التحليلات العميقة في المؤسسات الاقتصادية تتطلب تقويم أوضاعها بصورة شاملة

د. ناهض عبد الحميد

تواجه قطاعات وفروع الاقتصاد العراقي خلال المرحلتين الحالية والمقبلة ظروفاً غاية في الصعوبة والتعقيد، ولكنها تحمل في آن واحد الكثير من المتغيرات الإيجابية المحتملة التي تدعو إلى فهم مضامينها وإيقاعاتها ونتائجها وتأثيراتها المتوقعة، وبالتالي تحديد كيفية مواجهتها ليس على المستوى القطاعي فحسب، بل أساساً على صعيد الوحدات الإقتصادية، الإنتاجية والخدمية، بإعتبارها نقطة التماس الرئيسة مع التطورات الجارية، ومركز التفاعل الذي يظل بحاجة إلى إجراء المزيد من التنسيقات الداخلية لمواءمة أوضاعها مع البيئة الخارجية المتغيرة بهدف معالجة حالات الإحتلال التي فرضتها الظروف الجديدة.

ويمكن قياس مدى سلامة الخطط التي ترسمها المؤسسات الإقتصادية لمواجهة الحاضر والمستقبل بالقدر الذي تقترب فيه من الواقعية في تحديد الأهداف والقدرة على إنجازها، والعكس صحيح أيضاً في حالتي المبالغة أو التقليل من شأن القدرات والإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي الإبتعاد بهذا القدر أو ذاك عن الواقع عند تحديد الأهداف المستقبلية وإمكانية تحقيقها.

ومن هذا المنطلق فإن الضرورة تدعو إلى إجراء تقويم لأوضاع المؤسسات الإقتصادية لتأشير مدى سلامة المسيرة الإنتاجية المحتملة، الآن وفي المستقبل خاصة إذا ما أتجهت تلك المؤسسات لصياغة خطط معينة تهدف لتخطي واقعها المتردي بعد مرحلة طويلة من النكوص والتراجع، حيث ينظر إلى التقويم بإعتباره إطاراً للتأكد من سلامة أوضاع تلك المؤسسات، لا سيما إذا إتخذ التقويم الإتجاهات التالية:

أولا-

يعتبر التقويم جزءاً مكملاً للتخطيط، ويأتي لاحقاً به. فالخطة تبقى مجرد صياغة منمقة ومنسقة للطاقات والإمكانات والوسائل والأهداف إذا ما لم تتخذ أبعادها التنفيذية. ومثل هذه المجريات الإنجازية قد تتعثر في حالة تركها دون رقابة ومتابعة لتشخيص مدى تطابق الأداء الفعلي مع المخطط وتأشير الإنحرافات ومعالجتها، ويأتي عندئذ دور التقويم ليكمل هذه المهمات، حيث إنه يحدد المدى النسبي لقدرة المؤسسة الإقتصادية على تخطي أوضاعها المتعثرة، ومواجهة ظروف إقتصاد متغير يحكمه مرحلة إنتقالية تمهيدية تتطلب المواءمة معها.

ثانياً -

في حالة المبالغة في تصوير الإمكانات والطاقات التي تمتلكها المؤسسة الإقتصادية، وتأثير ذلك على التخطيط بإتجاه وضع الأهداف التي تفوق قدراتها، فإن التقويم الشامل يوفر المؤشرات المحددة بصدد تخلف الأداء الفعلي عن المخطط. وهنا تبرز التعقيدات حول إذا كانت الخطة سليمة في بنائها وتقديراتها، إلا أن ظروف معينة أسهمت في تخلف الأداء الفعلي، أو إن الخلل يعود إلى المبالغة في التقديرات التخطيطية وهذا يعني بأن الأداء الفعلي كان كفوءاً رغم تخلفه الظاهري عن معطيات الخطة، وعند هذه الحالة يمكن الإعتماد نسبياً على نتائج التقويم في حل مثل هذه الإشكالات.

ثالثاً -

في حالة التقليل من شأن الإمكانات التي تمتلكها المؤسسة الاقتصادية ورسم الخطة على أساس ذلك بحيث تتضمن أهدافاً بسيطة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الطاقات المتاحة، فإن التقويم يؤشر من خلال النتائج التي يوفرها بإتجاه تفوق الأداء الفعلي على المخطط، كما إنه يساعدنا بحدود معينة في توضيح الأهمية النسبية للعوامل المؤدية إلى تفوق الأداء الفعلي، مما يضع أمام إدارات الوحدات الإقتصادية مهمة متابعة البحث والتحليل للوصول إلى النتائج الأكثر مصداقية وثباتاً.

وعلى العموم فإن نتائج التقويم يمكن إعتبارها إحدى المؤشرات التي تفيد للتأكد من سلامة أوضاع المؤسسات الإقتصادية وواقعية برامجها وخططها، ولكن يبقى أن نقول بأن هناك مخاطر معينة للإنزلاق في هاوية الربط الميكانيكي بين نتائج التقويم وسلامة أوضاع المؤسسات الإقتصادية، وكأن جميع مؤشرات التفوق أو التخلف في الأداء الفعلي عن المخطط تعني بالضرورة وجود خلل معين في أوضاع المؤسسات، ودون أن تتعب الإدارات المختصة نفسها بالبحث والدراسة والتحليل لمواجهة الظروف العامة المتغيرة.

إن الإدارات المختلفة في الوحدات الإقتصادية المعاصرة التي تتميز بتعقيد وتشابك أنشطتها وفعاليتها مدعوة إلى ممارسة البحث والتحليل كمهمة متواصلة لا تقف عند حد معين من أجل الخروج بإستنتاجات صادقة حول الظواهر المتباينة التي تبرز داخلها، ولعل ما يعطي هذه العملية طابعها العلمي هو إعتمادها أساليب ووسائل موضوعية في التحليل والإستقصاء والنظر إلى المعلومات المتوفرة حولها أو نتائجها بشكل بعيد عن الإنحرافات والتحضيرات التي تؤثر على المدى النسبي لصحة وسلامة النتائج المستحصلة.

قضايا الطاقة

الغاز يدفع تنزانيا قدما الى الامام

تبدو وكأنها مجرد جزيرة في المحيط الهندي، ولكن جزيرة سونجو الاستوائية التي تنتشر بها النخيل ليست مثل غيرها فقد كانت مفتاح التقدم في تنزانيا.

فخلال أسابيع سيتدفق الغاز الطبيعي من سونجو التي يوجد بها أكبر حقل للغاز الطبيعي في شرق افريقيا.

وسيؤدي ذلك إلى اكتفاء تنزانيا ذاتياً من الطاقة، وقد يؤدي في المستقبل إلى تحول تنزانيا لمصدر للطاقة لدول المنطقة.

وسيوفر الغاز الطبيعي ربع احتياجات تنزانيا من الكهرباء خلال العشرين عاماً القادمة على الأقل.

واستلزم هذا المشروع، الذي مولته قروض من البنك الدولي، نحو عشرين عاماً ليبدأ العمل.

عندما ينخفض منسوب الأمطار تقل الطاقة الكهربائية فقد تطلب الأمر مد خط أنابيب طوله ٢٥٠ كيلومتراً وتجديد محطة الكهرباء في دار السلام قبل البدء في توليد الكهرباء.

وقال بول كونت، مدير شركة سونجاز التي تقف وراء هذا المشروع، إن هذا المشروع خطوة مهمة على طريق مستقبل تنزانيا.

واضاف قائلاً "إن الغاز مصدر مهم للوقود، وفي الوقت الراهن تعتمد تنزانيا على الطاقة الهيدروكهربية بدرجة كبيرة ومع انخفاض منسوب

مياه الامطار، مثلما حدث هذا العام، فان البلاد تعاني نقصاً في الطاقة".

ولمواجهة هذا العجز تضطر تنزانيا إلى إستيراد النفط لتوليد الكهرباء الأمر الذي يكلف البلاد ١٣ مليون دولار شهرياً.

ويؤكد باتريك روتابانزيبا وكيل وزارة الطاقة التنزانية، إن التوصل إلى مصدر للطاقة يعتمد عليه مثل الغاز سيعزز النمو الاقتصادي في تنزانيا.

ولن يقتصر استخدام الغاز على توليد الكهرباء، فشركة الجعة سوف تستخدمه لايقاد غلاياتها.

ويقول تريفور جراي مدير الشركة "إن الغاز مصدر رخيص ونظيف للطاقة وأعتقد إن الشركات الأخرى ستحذو حذونا".

ويجري البحث عن مزيد من الاحتياطات قبالة سواحل سونجو سونجو.

وإذا تم اكتشاف المزيد من الغاز فان تنزانيا ستتحول إلى مصدر للطاقة لدول المنطقة.

ويذكر إن ٧ بالمئة فقط من التنزانيين لديهم كهرباء أما بسبب ارتفاع كلفتها أو بسبب عدم وجود البنية الاساسية.

توقيع اقتصادي

توسيع الاتحاد الاوروبي: نهاية البداية

يبدو ان توسيع الاتحاد الاوروبي في ١ آيار لن يكون نهاية الطريق بل مجرد محطة على درب طويل فخلال العقد الماضي عملت مجموعة من البلدان، أغلبها من الكتلة الشيوعية السابقة، على التوفيق بين قوانينها والقوانين الأوروبية، والنهوض بأنظمة الإدارة والحكم بها وبيع ممتلكات الدولة وتحويل اقتصادياتها بشكل عام إلى نهج الاتحاد الأوربي.

ودخول تلك البلدان العشرة للاتحاد الاوروبي يعد علامة على نجاح تلك العملية.

ولكن هذا النجاح جزئي، فإذا وضعنا جانباً بعض الإستثناءات فإن بلدان وسط أوروبا لا تبدو غريبة والشعور العام بها مخالف للشعور في بلدان غرب أوروبا. ومع التدقيق في الأبنية السياسية والاقتصادية لتلك البلدان يبدو أكثر وضوحاً إن عملية اللحاق بأوروبا الغربية ما كادت تبدأ.

وبعد سعادة الاحتفال في الأول من آيار، سيكون من الصعب أكثر الالتزام بالبرامج الموضوعية.

غير أن تلك البلدان على الأقل تعرف وضعها، فعلى مدى سنوات يتم قياس ومتابعة كل دولة من الدول المرشحة للعضوية الأوروبية ومقارنة أدائها بمعايير ثابتة للاتحاد تحددها المفوضية الأوروبية التي تتحدث بلسان كافة تعليمات وقواعد ومعاهدات الاتحاد.

ونظرياً ليس بإمكان اي بلد الانضمام إلى الاتحاد الاوربي دون الوفاء بمجموعة الأوجه. ولكن عملياً فإن البلدان العشرة جميعها تنضم إلى الاتحاد مع وجود بعض الثغرات هنا وهناك في سجلاتها.

وعموماً فإن تلك الثغرات بسيطة، فبولندا مثلاً تعرضت للتعنيف لإهمالها مشكلة تعفن البطاطس، وأما ليتوانيا فتعاني من بعض التهاون فيما يتعلق بالتفتيش على المصايد.

وقد أدت المفاوضات الثنائية الشاقة التي استمرت طوال الأعوام الماضية إلى إيجاد مخارج من الثغرات المتبقية وفترات سماح، فمثلاً ليس على المجر حتى هذا الحين أن تفتح سوق شراء الأراضي أمام الاجانب.

وسوف يتم تسوية كل تلك المسائل قريباً، ولكن المثير للقلق أكثر من ذلك هي ثلاثة أصعدة يمكن أن تسفر عن مشكلات أكبر:

أسواق العمالة: ربما تكون مسألة أسواق العمالة هي أكثر المسائل التي تبعث على القلق فبالنسبة لمعظم الغربيين تتمثل القضية في إبعاد العمالة الشرق أوروبية الرخيصة والمجتهدة من انتزاع وظائفهم، وعلى ذلك وضعت معظم البلدان قيوداً مؤقتة على الهجرة دون ضوابط.

اقتصاديات الشرق والغرب تعمل بشكل متباين وسوف تكون الخطوة القادمة مثيرة لمشكلات، ليس أقلها لأن بعض الأعضاء الجدد في الاتحاد ربما ينظرون إلى أسواق العمالة الحرة على إنها وسيلة للتخلص من حشود العاطلين عن العمل لديها، والذين يبلغ قوامهم خمس السكان القادرين على العمل في الكثير من المناطق.

والأمر أكثر عمقاً من الخوف الراهن من الهجرة، فعلى المدى الأبعد ستجد وسط أوروبا نفسها ممزقة بين أمرين مثيرين للقلق، من ناحية أن تحرير الأسواق الذي تصر عليه المفوضية الأوروبية يمكن أن يؤدي إلى فقد آلاف الوظائف في الصناعات الأقل تطوراً، بينما القواعد المدققة التي تحكم حقوق العمالة يمكن أن تبعد المستثمرين الذين يريدون الاستفادة من مرونة المنطقة وانخفاض تكلفة الأيدي العاملة بها.

ولم يتسن حتى الآن الاتفاق على موقف موحد حول شؤون العمالة بين البلدان الخمسة عشر الموجودة بالفعل في الاتحاد، ومن المرجح أن يكون الاتفاق مع أوروبا الشرقية أصعب مع ما لدى تلك البلدان من إرث شيوعي وإتحادات عمالية قوية ومعدلات بطالة مرتفعة.

توقع تعقيد مماثل فيما يتعلق بالسياسات الزراعية الصورة غير مشرقة لمزارعي وسط أوروبا لقد توصلت بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر أخيراً إلى نوع من التفاهم بأنه سيكون من غير الممكن مواصلة الدعم الذي دأبوا على تقديمه لمزارعيهم، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن تطبيق نفس المنطق على مزارعي الجزء الشرقي من الاتحاد.

إن وسط أوروبا لا تدعم زراعاتها بنفس الطريقة التي تهدف إلى الإنتاج كما يفعل الغرب، وبدلاً من ذلك يعفى المزارعون من ضرائب وقيود أخرى كحافز على عدم الكفاءة ومضيعة الجهد.\

دورة البورصة

ممارسات غير مسؤولة في الوسط الزراعي

حسام السماوك

عقدت الشركة الحديثة للانتاج الحيواني والزراعي اجتماع هيئتها العامة لمناقشة فعالياتها للسنة المنتهية في ٣١ / ك ٢٠٠٢/١ بعد تلكؤ واضح في انجاز جاهزيتها لتؤشر ما حققته من خطتها الانتاجية وتعلن عن تحقيق ارباح بنسبة (١٥٪) ملمحة لما تعرضت له الشركة من أعمال النهب ابان العمليات الحربية وما رافقتها من عمليات السرقة والاتلاف المتعمد لمحطاتها ومعاملها واجهزتها المختلفة. وإذا كنا بصدد تلك الشركة، فانه واقع متحقق لشركات متعددة التخصيصات باتت تعاني من مظاهر لا بد أن توفر لها الجهات القطاعية أو المؤسسات ذات العلاقة ما يحميها من سلوكيات غير منضبطة تتعارض مع السياقات الاخلاقية والقانونية على السواء.

من هذه الممارسات إن الشركة التي تؤدي نشاطها بفعل تمويلات قطاع كبير من المساهمين، باتت تعاني من ابتزاز جموع من سكنة الاراضي المجارة لمشاريع الشركة حين احتل رهط منهم محطتي ابقار الخالص والقادسية في محافظتي ديالى والديوانية، اللتين استأجرتهما الشركة من وزارة الزراعة وفق عقود قانونية مدفوعة الثمن. لقد اخذ هؤلاء المتجاوزون مدعين بان ارض المشروع ملك ابائهم، باستغلال ارض المحطتين وزراعتها رغم إرادة الشركة والعاملين فيها وبما يشكل تجاوزاً قانونياً لا بد أن تتدخل وزارة الزراعة واجهزة الشرطة لا زالته ومحاسبة المتجاوزين وفق احكام القانون. ولعل من الطرافة أن يقوم ممثل دائرة الزراعة في ديالى باللجوء إلى القضاء لتوجيه انذار إلى الشركة بذريعة عدم قيام الشركة المستأجرة للمحطة استغلال المشروع وتشغيله رغم إنه يشهد بعينيه تجاوزات الفلاحين من ابناء منطقته، وربما من اقاربه، ومنعهم لمنتسبي الشركة من ممارسة اعمالهم وانجاز برامجهم الانتاجية. بل إن الشركة عرضت على ابناء المنطقة باستغلال الاراضي الزراعية التابعة لها وفق سياقات المحاصصة الزراعية المعتمدة لكنهم اصروا على أن يستولوا على تلك الاراضي والتعامل معها كاملاك تخصهم وحدهم.

وإذا كانت الدوائر الزراعية تتنصل عن مسؤوليتها في التعامل مع المتجاوزين على القانون صراحة بحجة غياب مسؤولية الجهة القطاعية في قانون الشركة الجديد، إلا إنها نسيت كما يبدو إن تلك الاراضي ملك للدولة، وهي مستأجرة من قبل هذه الشركة المساهمة وتلك وفقاً لخطط وزارة الزراعة التي تنتمي اليها تلك الدوائر لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية في مجالات التربية الحيوانية والبرامج الزراعية المختلفة.

إن ما يمارسه المتجاوزون باساليب غير مسؤولة ومنافية للقانون صراحة يكرر الممارسات المماثلة لعمال الشركات الصناعية بارغامهم إداراتها على صرف مكافآت كبيرة لكل عامل دون التفكير بدور هذه الممارسات في عمليات افشال عمل شركاتهم وحملها على الافلاس، في مرحلة يجدر بهم إن يدعموا مسيرتها وصمودها بوجه تحديات الاستثمارات الاجنبية التي قد تحمل شركاتهم إذا ما اخفقت في تلك المواجهات على تعريض مستقبلهم بخطر البطالة ومضاعفة جيش العاطلين الذي يتزايد عدد افراده يوماً بعد يوم.

إن ما يواجه القطاع الزراعي في الشركات المساهمة، يحمل وزارة الزراعة ومؤسساتها المختلفة أن تنشط دورها لمجابهة تلك الممارسات التخريبية بحماية تلك المشاريع الفعالة في تعزيز البرامج الزراعية الانتاجية، ومواجهة جموع الفلاحين وافهامهم بمخاطر تلك الوسائل المعيبة والتعامل مع هذه المشاريع كورش انتاجية قادرة على استيعاب جموع لا يستهان بها من العمال والحرفيين والمزارعين في رحابها.

وإن تشغيل هذه المشاريع سيحقق بالضرورة فرص العمل المنتظرة في حين لا يؤدي توقفها وتخريبها إلا إلى الضرر والفاقة للجميع.

إن تبني الاجهزة الزراعية لتلك المهمات والنهوض بها والسعي الدؤوب لتقويض هذا النمط من الممارسات سيؤكد دورها الفاعل في اوساط الفلاحين عموماً، مثلما يعزز العلاقة مع كل القنوات الانتاجية عبر شركات القطاع الزراعي المساهمة خدمة لمسيرة العطاء في الوسط الزراعي الرحب.

إصدارات

النفط والتعاون العربي.. عدد جديد حافل بالموضوعات المهمة عن الطاقة

عرض: د. مهدي مسعود

هذا هو عنوان المجلة المتخصصة الرصينة التي تصدرها فصلياً، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وأستمد بتصرف هذه الملامح لقراء من آخر عدد صدر منها المرقم ١٠٧ - المجلد الثلاثون - لعام ٢٠٠٤م.

الدراسة الأولى: للدكتور عدنان شهاب الدين بعنوان "توجهات لتطور تكنولوجيا طاقة نظيفة وفعالة". ناقش فيها موضوع مستقبل الطاقة الأحفورية (نفط، غاز، فحم) وكيف يمكن للتطور التكنولوجي أن يجعلها نظيفة وفعالة، وصديقة للبيئة، من خلال تخليصها من الملوثات الناجمة عن استعمالها، وخاصة ثاني أوكسيد الكربون. وتناقش الدراسة كذلك مصادر الطاقة الأخرى، النووية والمتجددة، وترسم آفاقاً لتطور كل واحدة من تلك الطاقات.

ويرى الباحث د. عدنان شهاب الدين بأن النمو السكاني والاقتصادي سيكونان المحركين الأساسيين لنمو الطلب على الطاقة في المستقبل. ومع توفر استمرار طلب العالم على الطاقة في التوسع لعام ٢٠٢٠م وما بعده، سيظل هو مصدر الوقود الرئيس المطلوب، خاصة في قطاع النقل. وفي نفس الوقت، سيلعب الغاز دوراً متزايداً في توليد الكهرباء، التي ستتابع نموها بمعدل أسرع من إجمالي الطلب على الطاقة. وهناك أبحاث تشير إلى أن الحاجة للطاقة في العالم، ستتنامى بمعدل يقارب ٢ بالمئة في السنة حتى عام ٢٠٢٠م. ويقول من دون شك، ستقع هذه التطورات ضمن إطار التعاون بين المنتجين والمستهلكين، دون تعريض المصالح الوطنية لكلا الطرفين أو أهدافهم السياسية للخطر.

الدراسة الثانية: للخبير طارق حامد بعنوان "الصخور المولدة للهيدروكربونات في الدول العربية". حيث تعد الصخور المولدة المصدر الرئيس للسوائل الهيدروكربونية والغاز الطبيعي. وهي صخور غنية بالمواد العضوية، تعرضت لدرجات حرارة جوفية لأزمنة جيولوجية طويلة جعلتها قادرة على توليد كميات كبيرة من النفط أو الغاز أو كليهما. وتستعرض الدراسة أهم

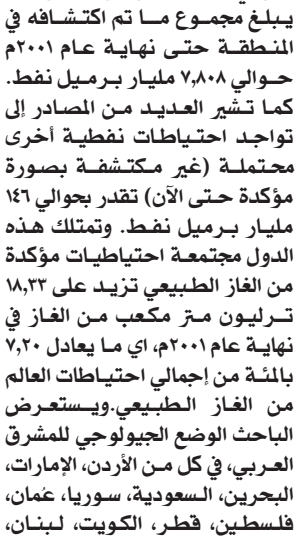

الصخور المولدة في الدول العربية، وإمكانياتها في هذا الميدان.

ويشير الباحث إلى أن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول المشرق العربي تحظى بأهمية كبرى كمنطقة منتجة رئيسة للنفط، نظراً لامتلاكها احتياطات مؤكدة من النفط الخام قدرت بحوالي ٥٩٨ مليار برميل في نهاية عام ٢٠٠١م، وهي تعادل ٥٦ بالمئة من إجمالي احتياطات العالم من النفط الخام. هذا وقد بلغ إجمالي الإنتاج التراكمي لدول المشرق العربي من النفط حتى نهاية عام ٢٠٠١م، حوالي ٧,٢١٠ مليار برميل. وبهذا يبلغ مجموع ما تم اكتشافه في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠٠١م حوالي ٧,٨٠٨ مليار برميل نفط. كما تشير العديد من المصادر إلى تواجد احتياطات نفطية أخرى محتملة (غير مكتشفة بصورة مؤكدة حتى الآن) تقدر بحوالي ١٤٦ مليار برميل نفط. وتمتلك هذه الدول مجتمعة احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تزيد على ١٨,٣٣ ترليون متر مكعب من الغاز في نهاية عام ٢٠٠١م، اي ما يعادل ٧,٢٠ بالمئة من إجمالي احتياطات العالم من الغاز الطبيعي.ويستعرض الباحث الوضع الجيولوجي للمشرق العربي، في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، اليمن والعراق. كما تناول بدراسته الصخور المولدة في الدول العربية في شمال افريقيا: تونس، الجزائر، ليبيا، السودان، مصر، المغرب.

وفيما يخص العراق يرى الباحث بأن حقوله النفطية المنتجة تمتد من الشمال، (ومنها حقلاً مشورة وعين زالة بالقرب من حدوده مع تركيا)، إلى الجنوب حيث يتواجد العديد من الحقول من أهمها (حقلا الرميلة والزبير). ومن ناحية أخرى فإن الإمكانيات البترولية لصحراء العراق الغربية والركن الجنوبي الغربي للعراق، تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف للكشف عنها، خاصة، وأن مكامن الباليوزوي لم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به المكامن الأعلى.

يقول الباحث بأنه قدرت احتياطات العراق المؤكدة من النفط في نهاية عام ٢٠٠١م بنحو ١١٥ مليار برميل، ومن الغاز الطبيعي بنحو ١,٣ تريليون متر مكعب. كما تقدر الاحتياطات المحتملة غير المكتشفة لحد الآن، من النفط والمكثفات بنحو ٢,٥١ مليار برميل طبقاً لتقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية لعام ٢٠٠٠م.

والدراسة الثالثة: للخبير أوليفييه مدير المعهد الفرنسي للبترول بعنوان: "هل تخلق مساهمة التقنيات احتياطيات؟"، ناقش فيها موضوع نضوب النفط، وإمكانيات زيادة الاحتياطات الحالية، وتهيئة احتياطات جديدة، للاستهلاك. وناقش كذلك دور التقنيات الحديثة في زيادة الاحتياطات ومد عمر النفط. واستعرض مفهوم ذروة الإنتاج والعوامل التي تلعب دوراً في تحديده. ويشير للأصوات المتشائمة لبعض الخبراء الذين يتوقعون أن يكون مستوى انتاج البترول قد قارب الوصول إلى الذروة، مما يعني من التراجع في مستوى الإنتاج سيبدأ قبل نهاية هذا العقد. إلا أن الباحث يؤكد سيكون للتطور التقني والتحسن في المعرفة العلمية من أهم العناصر التي ستساهم، خلال السنوات القادمة، في تعبئة احتياطات جديدة، وفي زيادة عمر الاحتياطات الحالية.والدراسة الرابعة: للباحثة باربارا نانسي ماك كي من مجلس الطاقة العالمي، بعنوان: التطورات الاقتصادية للوقوف الأحفوري وأمن إمداداته". تناقش في دراستها هذه، موضوع العلاقة بين الأساسيات الثلاثة في العالم المعاصر، وهي الطاقة والتنمية والبيئة، وعلاقة كل واحدة بالأخرى. وتخلص إلى أن الوقود الأحفوري سيظل هو المهيمن على معادلة الطاقة العالمية لعقود قادمة، لكن ينبغي أو يولى الاهتمام لإشكالية التنمية في العالم النامي، وذلك من دون التفريط في حماية البيئة.

إن ما تستخلصه افتراضياً جميع المؤسسات الدولية لدراسات الطاقة المستقلة وذات المصداقية، هو أن العالم سوف يستمر في الاعتماد على الوقود الأحفوري (نفط، غاز، فحم) طيلة القرن الحادي والعشرين. وإن مختلف أنواع الوقود الأحفوري هي المصدر الرئيس للطاقة في عالمنا اليوم. وبدونها لا يمكن أن تكون هناك حضارة بشرية. والسبب في ذلك هو ما يتميز به الوقود الأحفوري من وفرة وانتشار، وتكاليف معقولة، وتنوع، ومرونة، وكثافة عالية، وفاعلية، وقابلية لتبادله تجارياً، ولتخزينه أيضاً، وهو سيستمر في توقيد اقتصادنا لعقود قادمة. ولا يوجد هناك اية بدائل حقيقية وفاعلة تحل محله في المستقبل القريب. وإننا لندرك جميعاً أن هذا يجب أن تصاحبه سياسات بيئية معقولة. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التكنولوجيا... والتنمية المستدامة تحتاج إلى طاقة نظيفة لا تؤثر على البيئة وإلى استئصال الفقر. وسيلعب الوقود الأحفوري دوراً هاماً في رعاية التنمية المستدامة عن طريق التكنولوجيات النظيفة وتحسين الفعالية وحبس الكربون.. وتتجه توقعات التنمية المستدامة مع الوقود الأحفوري النظيف إلى أن تكون في متناول أيدينا.

وتضمن هذا العدد من مجلة "النفط.. والتعاون العربي"، تقريراً عن أعمال الندوة المشتركة بين الأوابك ومعهد البترول الفرنسي، وكان موضوعها: "مواصفات المشتقات النفطية وانعكاسات على الصناعات ذات العلاقة"، التي عقدت في باريس في مطلع تموز (يوليو) من عام ٢٠٠٣م. وذلك بهدف القاء الضوء على التحديات التي تواجه صناعة التكرير لإنتاج المشتقات النفطية بالمواصفات المطلوبة بصورة اقتصادية، وتأثير ذلك على الصناعات ذات العلاقة، مثل صناعة السيارات، والصناعات البتروكيماوية. وقد عرض التقرير ملخصاً للأوراق المقدمة للندوة.

كما تناول العدد المذكور مراجعة رياض نواي ابنة عبد الجليل لـ "تقرير التنمية الصناعية ٢٠٠٢-٢٠٠٣" ومحوره الأساسي: التنافس من خلال الابتكار والتعلم، وهذا التقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

يصف التقرير حالة التنمية الصناعية في العالم النامي بالتباين والتنوع: فهناك دول نامية استطاعت خلال العقدين الماضيين مع المستجدات في مجال التصنيع، فيما اخفقت الأكثرية في هذا المضمار ولم تسجل نجاحات تذكر. ويعزى عهذا الإخفاق إلى عجز تلك الدولة عن تهيئة وخلق البيئة المحفزة لبناء القدرة الصناعية والاستثمار في عوامل الإنتاج والمؤسسات الداعمة لهذه القدرة. ويرى التقرير بأن الحل الناجح لردم الفجوة في القدرة الصناعية بين دول العالم، يكمن في تطوير القدرة التنافسية ورفع الإنتاجية من خلال الابتكار والتعلم.

وفي رصده للقدرة الصناعية والتنافسية ابتدع التقرير المؤشرات التالية:

أ- مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

ب- مؤشر نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية.

جـ- مؤشر مساهمة التقنيات المتوسطة والراقية في القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية.

د- مؤشر مساهمة منتجات التقنيات المتوسطة والراقية في صادرات الصناعات التحويلية.

آمل أن تكون هذه الإضاءة لمحتويات العدد الأخير من مجلة "النفط - والتعاون العربي" دافعاً للمختصين والمهتمين بهذا القطاع الحيوي بالرجوع للمجلة المذكورة وزيادة الفائدة منها.

تقرير عربي

الموانئ اليمنية تشهد انتعاشاً كبيراً بعد خفض رسوم التأمين العالمية

نجحت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النقل في تحسين أداء حركة الموانئ اليمنية وتطمين الشركات العالمية القلقة من الوضع في اليمن خصوصاً بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول والناقلة الفرنسية ليمبرج في تشرين الأول من العام ٢٠٠٢، حيث أقنعت العديد من الشركات العالمية بالعودة للعمل في الموانئ اليمنية، وإزاء الاقتناع التام لدى الشركات العالمية للملاحة والتأمين فقد هبطت الأسبوع الماضي أقساط تامين مخاطر الحرب للموانئ الرئيسة في اليمن عقب مراجعة شركات التأمين الرئيسة في "لويدز" للوضع الأمني، وقد انخفضت اقساط مخاطر الحرب الإضافية على سفن الحاويات إلى ٠,٠١٢٥٪ من قيمة بدن السفينة وإلى ٠,٠٤٪ لجميع أنواع السفن الأخرى مع تنزيلات سعرية إضافية للسفن الزائرة للموانئ اليمنية بصورة متكررة..

وتمثل النسب الجديدة نصف القيمة السابقة لسفن الحاويات التي كانت ٠,٠٢٥٪ وتخفيض يبلغ حوالي الخمس لناقلات النفط التي كانت ٠,٠٥٧٥٪ وتخفيض يزيد عن النصف للسفن الأخرى التي كانت سابقاً ٠,١٪.

هذا وكانت أقساط تأمين مخاطر الحرب قد ارتفعت عقب اعتداء تشرين الأول ٢٠٠٢م على الناقلة ليمبرج مما افقد مينائي عدن (٣٥٠ كيلو جنوب العاصمة اليمنية صنعاء على ساحل البحر العربي) وميناء الحديدة (٢٦٠ كيلو إلى الغرب من العاصمة على ساحل البحر الأحمر) ميزة التنافس مع موانئ المنطقة.

ومن خلال ترتيبات للتغطية التأمينية تولى اعدادها وسيط التأمين الرئيس "مارش" انخفضت أقساط تامين مخاطر الحرب التي كانت قد ارتفعت إلى مستوى ٠,٤٪ بعد الهجوم على "ليمبرج"..

وتستند ترتيبات التغطية التأمينية على خطاب ضمان بمبلغ ٥٠ مليون دولار وضعته اليمن منذ عشرة أشهر والذي سيغطي الخسارة الأولى لأي حادث.

يذكر إن وزير النقل اليمني عمر العمودي كان قد تواجد في لندن خلال الفترة القليلة الماضية للتباحث مع شركات التأمين بينما قدم المكتب الأمني البحري "هدسن ترايدنت" تقريراً محدثاً لشركات التأمين عن الإجراءات الأمنية في الموانئ اليمنية.. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء خدمات للحماية الأمنية المسلحة للموانئ تستخدم زوارق أمريكية مسلحة وأفراد تم تدريبهم من قبل مصلحة خفر السواحل الأمريكية.

وتوجد في مدينة عدن تجارة لحركة الحاويات المعاد شحنها (الترانزيت) إلا إنها تلاشت عند ارتفاع أقساط التأمين..

ومع ذلك فإن الحركة التجارية بدأت في النمو من جديد حيث زاد عدد الحاويات التي تمت مناولتها من ميناء عدن من ٨,٠٠ حاوية في شهر أيلول الماضي إلى ٢٤,٠٠٠ حاوية في شهر آذار من هذا العام.

ويقول كين الستون مدير شعبة الطاقة والملاحة البحرية في شركة "مارش" إنه يأمل بأن يؤدي التحسن الأمني في الموانئ وزيادة ثقة شركات التأمين إلى المزيد من التخفيضات في أقساط تأمين مخاطر الحرب على السفن الواصلة إلى اليمن.

هذا وكان عدد من الصحف البريطانية قد أبرزت القرار الذي اتخذته شركات التأمين العالمية مؤخراً والمتعلق بخفض رسوم التأمين على السفن المتجهة إلى الموانئ اليمنية على ضوء المباحثات التي أجرتها الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النقل.. وتناولت هذه الصحف المردودات الإيجابية لمثل هذا القرار على صعيد انتعاش حركة التجارة في الموانئ اليمنية وعلى صعيد الاقتصاد الوطني في اليمن عموماً.